دور بنك الجزائر في ادارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000_2013)

رنان راضية

ملخص:

يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك حيث يتحدد سعر الصرف وفق قواعد والاعراف الدولية وذلك لتحقيق اهداف تسيير نظام الصرف المدار لاسيما استقرار سعر الصرف عند مستوى التوازني والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف وتنظيم عملية الرقابة على الصرف.

كلمات مفتاحية : انظمة سعر الصرف، سوق الصرف، التضخم ، سعر الصرف الحقيقي، التنافسية الاقتصادية

مقدمة:

عرف البنك المركزي الجزائري إصلاحات متعددة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية في إطار إصلاح المنظومة المصرفية لسنوات التسعينات مصحوبا بإصلاحات في السياسات الاقتصادية منها سياسة سعر صرف، حيث كانت الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على التثبيت ثم اتجهت نحو تبني نظام الصرف التعويم المدار في إطار الاصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الصرف في التسعينات من القرن الماضي.

وبعد تعويم الدينار الجزائري أصبح للبنك المركزي الجزائري مهام أوسع في مجال إدارة سياسة سعر الصرف وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في ظل الصدمات الخارجية من الاستقرار الخارجي والداخلي.

هل تمكن بنك الجزائر بنجاح من تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار؟

تتطلب الاجابة على الاشكالية الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

_ما هو البنك المركزي وما هو سعر الصرف وانظمته وما هو حدود تدخلات البنك المركزي في ظل مختلف انظمة الصرف؟

_ماهي مختلف مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل مختلف انظمة الصرف؟

_ماهي مهام بنك الجزائر قبل وبعد التعويم الدينار الجزائري؟

_ماهي اهداف سياسة سعر الصرف ونتائج تحققها في ظل التعويم المدار؟

للإلمام بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى المحاور التالية:

_ماهية البنك المركزي ومختلف انظمة سعر الصرف؟

_تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل مختلف انظمة الصرف

_دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري

أولا: ماهية البنك المركزي وأنظمة سعر الصرف

1_ماهية البنك المركزي:

البنك المركزي هو الممثل الأول للسلطة النقدية، فهو الهيئة المالية الأولى الذي يتولى قيادة السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة وتشرف على تنفيذها (1) كما يعتبر السلطة النقدية التي تسهر على إدارة السياسات الاقتصادية وتحقيق أهدافها (السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف).

تعتمد فاعلية البنك المركزي للتدخل في تحديد سعر الصرف في ظل نظام صرف معين على بعض المتغيرات الاقتصادية ومصداقية السلطة النقدية بالإضافة إلى قدرة هذه الأخيرة على التعامل مع توقعات الأفراد المتعاملين في سوق الصرف (2)

2_مفهوم سعر الصرف وأنظمة سعر الصرف:

2_1_سعر الصرف وانواعه:

سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى في سوق تسمى سوق الصرف. وهي المكان حيث تعالج كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة المحلية مقابل عملات اجنبية وبكل حرية في التحويل.

_سعر الصرف الأجل:

يقصد بالصرف نقداً هو أن تتم عملية وتسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ومطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وفي الحقيقة فإن فترة الصرف نقدا تمتد إلى 48 ساعة من لحظة إبرام العقد.

_سعر الصرف العاجل:

تعتبر عملية الصرف لأجل إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد، مطبقين سعر الصرف ويحسب بناءا على سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد، وتكون هذه عملية الصرف لأجل إذا كان تنفيذ العملية يتم بعد 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد.

_سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

2_2 نظام الصرف:

هو مجموعة الاليات التي تنظم المعاملات ما بين المقيمين وغير مقيمين (3) وينقسم الى نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن.

_نظام الصرف الثابت:

يقصد بأسعار الصرف الثابتة أن الحكومة والسلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي تتدخل في سوق الصرف حفاظا على الاستقرار النسبي لقيمة عملتها حول سعر التعادل.

_نظام الصرف المرن:

هي تلك الأسعار التي تتحدد في سوق الصرف من خلال قوى العرض و الطلب دون تدخل الحكومة أو البنك المركزي .

_أهم أنظمة الصرف ودرجة تدخل البنك المركزي:

الجدول رقم (1): أهم أنظمة الصرف ودرجة تدخل البنك المركزي

النظام	درجة تدخل البنك المركزي	مميزاته
التعويم الحر	عدم تدخل والحرية التامة لقوى السوق من الناحية النظرية رغم أن من الناخبة العملية بالتدخل البنك المركزي عند الضرورة بدرجة محدودة جدا	_الاستجابة سعر الصرف مباشرة للضغوط في سوق الصرف. _ يتحدد سعر الصرف في سوق ما بين البنوك بين البنوك وعملائها أما في ظل سوق المزادات حصة الصادرات وخدمات تسدده البنك المركزي بسعر السائد.
التعويم المدار	يقوم البنك المركزي وليس السوق بتحديد سعر الصرف وتدخله يكون للحد من تقلبات سعر الصرف والتأثير على ميزان المدفوعات.	تتدخل في تحديد سعر الصرف عوامل تقدير منها: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الاحتياطات الصرف، معدلات التضخم، رصيد ميزان المدفوعات.
نظام الربط المقيد (سلة عملات والربط بعملة واحدة)	يحاول البلد تثبيت قيمة عملته بربطها بعملة رئيسية مثل الدولار واليورو أو سلة عملات تختار وفقا لمعايير معينة	_بتم تبني هذا النوع من الأنظمة من قبل بلدان التي لديها ضعف في الجهاز المصرفي. _ يوفر معدلات تضخم منخفضة نسبيا. _ أسعار فائدة اقل في ظل تثبيت سعر الصرف.
مجلس العملة	يتم استبدال عملة محلية بعملة أجنبية عند معدل ثابت لا يقبل التغيير، ويفقد البنك المركزي دوره كمقرض الملاذ الأخير.	_التزام سياسي وقانوني من قبل السلطات النقدية بتثبيت سعر الصرف. _معدلات فائدة منخفضة ومستقرة. _ترتبط درجة مصداقية هذا النظام بامتلاك البنك المركزي احتياطا رسميا من العملة الاجنبية يكفي لتغطية على الاقل نسبة 100%من عرض النقود.

المصد ر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

HERNAN CORTES. DOGLAS AND PETER J Quirk..،تجربة أسعار الصرف العائمة، مجلة التمويل و التنمية، العائمة، التمويل والتنمية ،1993 ، ص 28

_تغريد عبد العزيز حاسوبة، دور وأليات السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المعوم مع تطبيق على الحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2008، ص (19)

ثانيا: تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر في ظل مختلف أنظمة الصرف:

عرفت إدارة سعر الصرف في الجزائر تطورات هامة على مدى مراحل مختلفة من الزمن ارتبطت هذه التطورات بالتحولات الحاصلة في الاقتصاد المحلي والدولي، وكذا التحولات في النظام النقدي والمالي الدوليين. ويتمثل هذه المراحل في الاتي:

1-_مرحلة تثبيت الدينار الجزائري:

1-1-_التثبيت في ظل المنطقة النقدية:

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي حيث كانت العملة قابلة للتحويل بشكل تام ولكن ظهرت مشكلتين منذ الأيام الأولى الاستقلال تمثلتا فيما يلي :

- هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي شكلت تهديد للاحتياطات الدولية للبلد.

-اختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لأن التحكم كان في يد الاستعمار.

ونظر لخطورة الوضع تم تبني في سنة 1963 نظام الرقابة على الصرف على كل العمليات **المتعلقة** بالاستيراد والتصدير مع مختلف دول العالم. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية -الدينار-في أبريل 1964، حيث حل الدينار الجزائري محل الفرنك الجديد حيث أصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي وهذا من اوت 1969 وديسمبر 1973.

وكان لتدهور العملة الفرنسية أثر في تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات الجزائرية، بالإضافة إلى اعتبارات سياسية دفعت بالسلطة النقدية الجزائرية إلى التخلي عن الربط بالفرنك الفرنسي.

2-1-الربط ا لدينار بسلة عملات:

لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى تبني نظام الصرف المربوط إلى سلة من العملات تضمنت 14 العملة، منحت لكل عملة ترجيحا يتناسب مع وزن ميزان المدفوعات الخارجية للدولة، مع منح الدولار الامريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية في تقييم حصيلة الصادرات، ومدفوعات خدمات الدين.

وكان الهدف من تبني هذا النظام هو التقليص من الأثار السلبية الناتجة عن الربط بعملة واحدة والتصدي لتقلبات في قيم العملات الدولية.

رغم استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل الربط بسلة من العملات (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1))، وتدعم هذا الاستقرار بالرقابة الصارمة على الصرف حيث تعمل على تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية إلا أن التسيير الإداري لسياسة سعر الصرف جعل سعر الدينار الجزائري يبتعد عن قيمته الفعلية الحقيقية وأدى الى ظهور السوق الموازي.

2-التعويم الدينار الجزائري: أمام الضغوطات المنظمات الدولية على السلطات الجزائرية لاسيما صندوق النقد الدولي تم توجيه الدينار الجزائري تدريجيا نحو المرونة في إطار عملية الاصلاح الاقتصادي وإصلاح نظام الصرف وكان ذلك وفق المراحل التالية:

2-1-المرحلة 1987-1996:

تم التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي بداية من مارس 1987 الى غاية نهاية مارس 1991 فانتقل سعر الدينار الجزائري من 4.9 دج للدولار الأمريكي في نهاية 1987إلى 17.7 دج للدولار الأمريكي نهاية مارس 1991. حيث تم تخفيض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60 % بين سنتي 1988 و1991.

وفي إطار سياسة التعديل الهيكلي تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.7%، حيث أصبح سعر الصرف الدينار الجزائري يقدر ب 36 دج للدولار. وفي 1991 أجرى مرة أخرى تخفيض لقيمة الدينار في إطار السياسة المرنة للصرف حتى منتصف سنة 1996 ليصبح سعر الصرف الدينار 54.76 دج للدولار الأمريكي. (4)

2-2-المرحلة :1996-2013:

استمر سعر الصرف الدينار الجزائري في الارتفاع في الفترة 2002 و1996 بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة مما جعله أكثر استقرار ففي الفترة 2002-2000 ومع بداية تراجعت قيمة الدولار خلال الفترة 2003 ،2008 حيث بلغ سعر الصرف المتوسط الفترة 64.58 دج للدولار في 2008.

وكان للأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008 أثرا على قيمة الدينار الجزائري من خلال تحسن سعر الصرف الدولار مقابل الأورو الذي أدى الى تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12.5% و2.4 % في سنتي 2009 و2010 على التوالي. كما بلعت نسبة التدهور في سنة 2012 6.5% و2% سنة 2013.

ثالثا: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري:

1 -تعريف بنك الجزائر ومهمته قبل التعويم:

بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي (5) وحددت صلاحياته في مجال الصرف من خلال المخطط الوطني للقرض في قانون 86_12 ¬المؤرخ في 19 سبتمبر 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض في مجال الصرف، حيث أصبح للبنك المركزي دورا أكثر أهمية من خلال مشاركته في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف التجارة الخارجية وتمثلت أهم مهامه فيما يلي:

_يقوم بالتداول النقدي، تيسير منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة وتنظيم سوق الصرف

_له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية وعملات أجنبية وسندتن الخزينة العمومية.

_ يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح حسابات بالعملة الصعبة.

2-مهمة بنك الجزائر بعد التعويم الدينار الجزائري:

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفر أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها.

لهذا الغرض يكلف بتنظيم حركة النقدية وبوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته (6).

وفيما يتعلق بتصحيح مهام البنك الجزائر الذي كان بالسماح للبنك بممارسة أفضل لمهامه وذلك من خلال ما يلي:

_ الفصل على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الا دارة ومجلس النقد والقرض

_توسيع مهام مجلس النقد والقرض وتدعيم استقلالية لجنة البنوك

2-2-دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار:

يعتبر تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تقريب سعر الصرف الحقيقي الفعلي من السعر الصرف الإسمي) من أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر الى تحقيقها وذلك من خلال أهم العمليات التالية:

- التنظيم القانوني لسوق الصرف: (7)

تم استحداث سوق ما بين البنوك في الجزائر في جانفي 1996، حيث سمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بأن تحتفظ بمراكز عملات الأجنبية والتجارة فيها فيما بينها.

والسوق البينية للصرف هي سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعاج كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة المحلية مقابل عملات اجنبية وبكل حرية في التحويل وسوق الصرف ما بين البنوك نوعان سوق الصرف ما بين البنوك الاجل وسوق الصرف ما بين البنوك العاجل.

تندرج عملية الرقابة على الصرف ضمن اليات تنظيم سوق الصرف والعمل على استقراره، حيث تتم هذه العملية من خلال وضع مجموعة من التعليمات والاليات من قبل بنك الجزائر للتحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ومن أبرزها ضرورة ان تتم عملية تحويل الاموال من والى الجزائر عن طريق احدى الوسائط المالية المعتمدة او المرخص العمل بها في الجزائر.

وقد حدد النظام رقم 92_04 المؤرخ في 22 مارس 1992 فيما تتعلق بمراقبة الصرف شروط وضوابط تنفيذ هذه المراقبة وانجازها لا، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف وخاصة فيما يتعلق

بتسيير وسائل الدفع بالعملات الاجنبية الناتجة عن ايرادات المحروقات الى الوسائط المالية المعتمدة، ومن اهم العناصر الداخلة في هذا التفويض نذكر التالي:

-ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط

-عوائد الصادرات خارج المحروقات والعوائد المنجمية

-المبالغ الناتجة عن عمليات الشراء في سوق الصرف

-الاموال الناتجة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من قبل الوسائط المالية المعتمدة

_تفعيل لدور البنوك في السوق الصرف البينية:

اتخذ بنك الجزائر في سنة 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البينية لاسيما فيما يتعلق بتغطية مخاطر الصرف لصالح المؤسسات. (8) فتم تطوير أدوات تغطية مخاطر الصرف الاجل سنة 2012 حيث مكنت هذه التدابير البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن ان تواجهه زبائنها، مع ابقاء هذه البنوك نشطة في السوق البينية للصرف، ونظرا للآجال القصيرة جدا الخاصة بتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات

من مواد التجهيز فان مخاطر الصرف هي منخفضة نسبيا، كون تسديدات الخارجية تتم غالبا فورا .(9)

_ضبط سوق البينية للصرف:

في إطار دوره في ضبط سوق البينية للصرف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة سنة 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي انسجاما مع أفاق تطور الأسعار النسبية للصرف، حيث استقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار في سنة 2012، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا في قيمته قدره 5.8 % (10) كمتوسط سنوي نتيجة لتوسع فوارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين

ـــــالحفاظ على احتياطات الصرف:

تعود مسؤولي إدارة وتسيير احتياطات الصرف الى بنك الجزائر، فهو يعمل على المحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من الاستنزاف والتآكل وهي تستعمل في معالجة الكثير من المشاكل لاقتصادية مثل تسديد الدين الخارجي، تنويع الصادرات، رفع مستواها الخارجي المحروقات، معالجة العجز في ميزان المدفوعات والتصدي للأزمات المالية...الخ. بلغت احتياطات الصرف للجزائر 190.7 مليار دولار في سنة 2012 لتصل الى 194.4 سنة 2013.

والملاحظ ان احتياطات الصرف في الجزائر لم تعرف انخفاضا خلال الفترة 2000 و 2013 ويعود ذلك الى التسيير الحذر من قبل بنك الجزائر للاحتياطات الصرف وذلك بقيام بنك الجزائر بما يلي:

ـإدارة الاحتياطات من العملة الاجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا او شراء بهدف احداث استقرار في سعر الصرف الدينار ويتم ذلك من خلال استثمار في صناديق الاوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد 2 %، وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة لبديلة بإدارة حافظة الاوراق المالية ادارة مربحة دون ان يعرض احتياطاته للخطر من خلال ضمان سلامة راس المال

ـ تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات اسعار العملات في سوق الصرف الدولية باختيار العملات يتم استعمالها في الساحة الدولية

ـ اتخاذ اجراءات ادارة الحوافظ المالية بزيادة العائدات عن كل عملة الى اقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر الى حد أدني.

ب ـ نتائج ادارة سعر الصرف المرن المدار من قبل بنك الجزائر:

ـ على مستوى استقرار الدينار الجزائري:

الملاحظ أن بنك الجزائر قد نجح نسبيا في تحقيق أهم أهداف سياسة سعر الصرف وهي تحقيق استقرار الدينار الجزائري وخاصة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي، رغم انخفاضه في الفترة الممتدة بين 2000 و 2003 بحوالي 5.77 % إلا أنه عاود الارتفاع ليبلغ أقصاه في سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية وهذا ما يعكس عدم استقرار سعر صرف الفعلي الحقيقي على

المدى المتوسط والطويل مما أدى أن تدخلات البنك الجزائر بالتي لم تكن محدودة في سوق الصرف.

وساهم التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي أثبتت فعاليتها في سنة 2013 والمتميزة بحركات واسعة في أسعار الصرف لأهم العملات.

_ على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي:

_تنافسية الاقتصاد:

رغم الإطار التشريعي والتنظيمي الذي لم يجسد أهداف السلطة النقدية هذا بالإضافة الى الالتزام بشروط الصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بهدف من تدخلات بنك الجزائر والمتمثل في تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بفعل عملية التخفيض وهذا يعود الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، تمثل صادراته من المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية للنفط ونسبتها تفوق 98% أما صادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا.

_سعر الصرف والتحكم في التضخم المستهدف:

أظهر نموذج محددات التضخم الذي تم إعداده من طرف مصالح بنك الجزائر بوضوح أن مساهمة معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي في التضخم كانت ضعيفة جدا خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2012 مقارنة مع المحددات الأخرى، بما فيها الكتلة النقدية خارج ودائع المؤسسة

11

الوطنية للمحروقات وودائع بالعملة الصعبة . إجمالا بلغ متوسط التضخم السنوي سنة 2012 8,9 % مقابل 4,5% سنة 2011.

الخاتمة:

عرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر تطورا ملحوظا من بداية الاستقلال الى يومنا هذا حيث تراوحت بين انظمة تعتمد على الربط الى نظام التعويم المدار الذي تم تبنيه من خلال الاصلاحات المالية و النقدية لبداية التسعينيات وكان بالموازاة مع اصلاحات الصرف عرف بنك الجزائر باعتباره السلطة او الهيئة المسؤولة عن تحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي و النقدي للبلاد، حيث يلعب دورا مهما في تحقيق اهداف سياسة سعر الصرف من محاولة الحفاظ على سعر الصرف

الحقيقي عند مستوى التوازن الى ادارة احتياطيات الصرف و التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف

وتتمثل نتائج ادارة سعر الصرف المدار من قبل بنك الجزائر في:

_ على مستوى استقرار الدينار الجزائري:

عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي استقرارا نسبيا على المدى المتوسط والقصير وساهمت ادارة سعر الصرف في الاستقرار المالي الخارجي.

_الحفاظ على احتياطات الصرف هي من بين الأهداف الأساسية التي يسعى بنك الجزائر للحفاظ عليها ونظام الصرف المرن المدار بمفهومه النظري لا يحتاج الى تدخلات كبيرة من قبل بنك الجزائر في سوق الصرف وهذا ما يوفر قدرا من الاحتياطات بالإضافة الى التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية من قبل بنك الجزائر من خلال العمليات التالية:

_ استثمار في صناديق الاوراق المالية خاصة في الخارج

_تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات اسعار العملات

_اتخاذ اجراءات ادارة الحوافظ المالية

على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي

_ لم يساهم سعر الصرف المرن المدار في نمو القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري لان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي.

_ التضخم المستهدف في الجزائر غير مرتبط بتقلبات في أسعار الصرف الاسمية وهذا يتنافى مع الاساس النظري للعلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

التهميش:

استاذة مساعدة الصنف أ حامعة امحمد بوقرة بومرداس

1_رمضان زيادة ، ادارة الاعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الاردن ، ص 1997،ص 220 ص 221

2_Philippe Davisenet , Jean Pierre Petit ,Economie internationale, : les places des banques, édition Dunod , paris

, 1999,p 32
3_Bernard GUILLOCHON « Economie internationale »
édition dunod 2eme édition 1998 pge 1533
4_ رشيد دريس الانعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل على ميزان المدفوعاتها خلال الفترة 2000_2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد11،جانفي 2014 ص 26
5_ المادة 11 من قانون 90-10 المؤرخ في 14_10_1990 المتعلق بالنقد و القرض و الصادر في الجريدة الرسمية رقم 18
6_ المادة 35من الأمر 10_04 المؤرخ في 26 أوت 2010المعدل والمتمم للأمر رقم 03 _11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.
7_ بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث العدد 8 سنة 2010
8_التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 تدخل تحافظ بنك الجزائر أمام مجلس الشعبي الوطني الجزائر ديسمبر 2013، بنك الجزائر.
9_ يجدر التوضيح أن المدفوعات بالأورو لا تمثل تقريبا سوى نصف الفاتورة الكلية لواردات الجزائر ويتم تسوية الباقي أساسا بالدولار.
10_نفس المرجع اعلاه: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012